١ ـ ان الجنرال اللنبي كان يقوم بمهامه في فلسطين قائداً لقوات دول الحلفاء وليس، فقط، مجرّد ضابط في الجيش البريطاني، الامر الذي كان يتطلب موافقة الدول المتحالفة الاخرى، خاصة فرنسا وايطاليا، على أية خطوة تتخذها الادارة العسكرية في فلسطين. ونظراً الى المصالح والاطماع المتعددة، والمتناقضة احياناً، لهذه الدول في تلك المنطقة، فان مسألة الموافقة هذه لم يكن الحصول عليها أمراً سهلاً دائماً.

٢ ـ ان مصير فلسطين، باعتبارها جزءاً من الامبراطورية العثمانية، لم يكن ليتحدد الّا في مؤتمر للسلم يُعقد بعد انتهاء الحرب وتوقف العمليات العسكرية. وبالتالي، فان أية ادارة تتولّى شؤون الحكم في فلسطين (وكانت تعرف آنذاك بـ «ادارة مناطق العدو المحتلة، جنوباً) لا بد وان تكون عسكرية، ومؤقتة.

٣ ـ على الرغم من الطابع العسكري للادارة البريطانية في فلسطين، خلال تلك الفترة، فان وزارة الخارجية البريطانية ومعتمديها في مصر والحجاز والهند، كانت لهم مداخلات واسعة في عملية صنع القرار المتعلق بفلسطين. ويرجع ذلك الى الاهمية الاستراتيجية والترابط الجغرافي ـ السياسي لتلك المنطقة مع بقية ارجاء الامبراطورية، من جهة، والى التحالفات والعهود السرية التي قطعتها بريطانيا، خلال الحرب العالمية الاولى، من جهة أخرى. وزاد في تشابك الوضع الاداري لفلسطين، وتعقيده، تعيين الجنرال اللنبي، الحاكم العسكري لتلك المنطقة، مندوباً سامياً لبريطانيا في مصر.

الملاحظ ان الكاتبة، على الرغم من عرضها الدقيق لأوضاع الحكم والادارة العسكرية، لا تشير الّا بصورة سريعة ومقتضبة الى عامل ربما كان الاكثر حسماً في توجيه الادارة البريطانية في فلسطين، وهو، بالتحديد، العامل الصهيوني. فالسياسة البريطانية تجاه فلسطين تحدّدت بصورة واضحة مع اطلاق «وعد بلفور»، قبل اسابيع قليلة من هزيمة تركيا ودخول قوات اللنبي مدينة القدس. وشكّل هذا الوعد، وضرورة الالتزام به وتنفيذه، الخلفية الاساسية لمجمل السياسة البريطانية في فلسطين (ورد نصه الحرفي ضمن صك الانتداب الذي اقرّته عصبة الامم) والسبب المباشر للمشاكل الادارية والمواجهات ما بين الجهاز الاداري في فلسطين ومراكز صنع القرار البريطاني في لندن، من جهة، وما بين الادارة البريطانية والسكان العرب الفلسطينيين، من جهة أخرى. ولكن الكاتبة تجاهلت هذه المعطيات جميعها، واصرّت على معالجة شؤون الحكم والادارة البريطانية في فلسطين ضمن اطار وصفي، ونظرة من الخارج، وكأنما بالامكان عزل الجهاز الحاكم وسياساته وقوانينه عن واقع البلد والمواطنين الخاضعين لهذا الجهاز والمتأثرين مباشرة بكل ما يتخذه من اجراءات وما ينفّذه من قوانين.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الكاتبة في متابعة تفاصيل الخلافات في الآراء والمواقف والاجراءات التنفيذية الصادرة عن كل من الجنرال اللنبي وكبار المسؤولين البريطانيين المرتبطين، بشكل او بآخر، بالادارة في فلسطين (الجنرال كلايتون، ومارك سايكس، والكولونيل ماينرتزهاغن، وغيرهم)، الّا ان العامل الصهيوني الحاسم، المتمثّل في نشاط حاييم وايزمان واللجنة الصهيونية واعضائها في فلسطين، كاد يكون غائباً. ويبدو هذا الموقف واضحاً تماماً في التقويم العام الذي عرضته الكاتبة (ص ٧٣ ـ ٧٤) لفترة الادارة العسكرية البريطانية، التي رأت انها كانت تعاني من السلبيات التالية:

- تعارض الصلاحيات والمسؤوليات ما بين القائد الاعلى (الجنرال اللنبي) والضابط السياسي الاول (الجنرال كلايتون، ومن ثمّ الكولونيل ماينرتزهاغن) ورئيس الادارة (تعاقب على هذا المنصب خمسة عسكريين خلال عامين ونصف العام من الادارة العسكرية)، هذا التعارض الذي كان بدوره انعكاساً لتشابك مسؤوليات وزارتي الحرب والخارجية البريطانيتين في لندن تجاه «أراضي العدو المحتلة».

- استمرار المداخلات السياسية من جانب رجال الادارة البريطانية في مصر، خاصة، وفي الحجاز والهند في شؤون ادارة فلسطين.

- تعامل الضباط البريطانيين، الذين تولّوا المناصب العليا في ادارة فلسطين، مع الشؤون العامة والتفصيلية لهذه الادارة، على اساس مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن، مع ادراكهم ان وجودهم الوظيفي